رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي

الرباط، 07 رمضان 1420ه الموافق 17 دجنبر 1999م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رسالة ملكية سامية إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي، هذا نصها:

"الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خديمنا الأعز الأرضى ووزيرنا الأول الأوفى السيد عبد الرحمن اليوسفي،

حفظك الله ورعاك وأمنك وسدد خطاك ولسبيل الخير أرشدك وهداك.

وبعد، إنك لتعلم ما نوليه من فائق العناية لتثبيت دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقويتها ببلادنا وما نهدف إليه من تعميم ثمار الرخاء على رعايانا كافة، من خلال تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيل الاقتصاد الوطني والارتقاء بالمستوى المادي والمعنوي للمواطنين وتمتيع بلادنا ببنيات متينة تمكنها من مواجهة التحديات المطروحة عليها ومن الاندماج الإيجابي في محيط عالمي يعرف تحولات عميقة ومتسارعة.

إن التنمية الشاملة التي نسعى إليها تعني الارتقاء بالبلاد في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبناء تطورها بشكل يتيح تعميم الاستفادة من ثمرات النمو على سائر مكوناتها سواء على مستوى الفئات الاجتماعية أو على النطاق المجالي.

وعلى هذا الأساس يتعين تصور استراتيجية تنموية مندمجة يهدف تنفيذها إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتمتين نسيج وحدته. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- أولا: النهوض بالمناطق المعوزة وإلحاقها بدينامية التنمية وبصفة خاصة تدارك التأخر الذي يعانيه العالم القروي في مجال التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة تدني مستوى الدخل وانتشار الأمية ونقص الخدمات الاجتماعية؛

عدالة
adala.justice.gov.ma

- ثانيا: إدماج الشباب وفي مقدمته الشباب المتعلم في مسلسل الإنتاج سعيا لاستثمار طاقاته المتميزة والاستفادة من مؤهلاته العالية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بحفزه على الإبداع والابتكار والاعتماد على الذات في غير توان أو تواكل؛
- ثالثا: إشراك المرأة في الأنشطة التنموية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع؛
- رابعا: محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الذي يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف المبني على مجموعة من القيم الإنسانية وفي مقدمتها إشاعة التضامن والتآزر وحفظ العزة والكرامة.

إن هذا المسار لا يمكنه أن يتم إلا من خلال توجيه التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنسيقه في إطار مخططات تهدف حسب مراحل متتالية إلى التعجيل بإدراج البلاد في المسيرة الحضارية الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة، وذلك بالاعتماد على منهجية جديدة تتفادى الصعوبات التي واجهت التخطيط في الماضي باعتباره أداة لتوضيح الرؤية وتحقيق التغيير وإطارا ملائما لصب اختياراتنا الإنمائية في منظور شمولي ومنسجم يؤمن الإحاطة بالعوامل المتحكمة في تطور محيطنا الداخلي والخارجي، ويمكن من ترتيب الأولويات وينير مسعى الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ويساعدهم عن طريق ما ييسره من تشاور وتشارك على اتباع أقوم المناهج وانتقاء أنجع السبل لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

وبهذا الاعتبار، يجب أن يسمح التخطيط بتوضيح معالم الطريق وتوجيه البلاد لنهج المسار المنشود وذلك في إطار تقوية التوجيه نحو تدعيم دولة الحق والقانون وخدمة الصالح العام وإرساء حرية المبادرة الخاصة وفتح الباب على مصراعيه لتفتق الطاقات الإبداعية.

وقد حرص المغرب على تطبيق هذه الاختيارات عاملا على تفادي أي منحى يتنافى وقواعد الحرية سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وذلك تمشيا مع ما كرسته الدساتير المتعاقبة للمملكة وإيمانا بأنه لا تنمية بغير حرية ولا انعتاق من التخلف بدون إذكاء روح المبادرة واستتباب الظروف الميسرة لها.

وتعميقا لهذه التوجهات يجب أن تعتمد المنهجية الجديدة مقاربة ملائمة لإشكالية التنمية كفيلة بتعبئة كل الطاقات المتوافرة للإسهام في وضع مخطط خماسي يندرج في إطار استراتيجية بعيدة المدى، تؤمن لنا من الظروف ما يجعلنا نلج الألفية الثالثة، إن شاء الله، بتفاؤل وثبات، سلاحنا في ذلك إيماننا القوي وثقتنا الراسخة في قدرتنا على تخطي الصعوبات ورفع التحديات ثم عزمنا الأكيد على سن السياسات الهادفة واتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الشروط اللازمة لبلورة هذا الإيمان وتجسيد تلك الثقة بالنفس.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ثمرة المجهود الجماعي للأمة، فإنه يتعين على جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنظمات الاجتماعية أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك وتنهض بما يقتضي تحقيقها من واجبات.

فعلى الإدارة أن تيسر للمتدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين ظروف العمل حتى يتسنى للقطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي أن يضطلع بدوره المنشود في الاستثمار والإنتاج والتشغيل بما في ذلك مساهمته في إنعاش التجهيزات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية دون أن تتخلى الدولة عن دورها الريادي والتنظيمي في هذا المجال وخاصة في تأهيل المناطق التي تعاني من نقص في هذه التجهيزات.

وإن الجماعات المحلية لمدعوة من جهتها أكثر من أي وقت مضى للقيام بما هي مطالبة به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتمديد نشاطها حسب ما يسمح به القانون ليشمل المجالات التي تبرز فيها فعاليتها وما لها فيها من تأثير.

وهكذا يتعين تعزيز دور الجماعات المحلية وتوسيعه لتصبح شريكا أساسيا للدولة وللفاعلين الآخرين وتدعيم طاقات المؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية لتمكينها من مساهمة أكبر في التنمية.

ولابد في هذا الإطار من تعميق اللامركزية مع تطبيق سياسة ملائمة لعدم التمركز الإداري اعتبارا للأثر الهام الذي له في إنجاح اللامركزية.

ويجب التنبيه في هذا المجال إلى أهمية التخطيط الجهوي والمحلي في ضمان التنسيق اللازم بين برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى المؤسسات الترابية أن تصب أعمالها في تصور متكامل على مدى طويل ومتوسط، بحيث تكون برمجة المشاريع التنموية الجهوية متعددة السنوات في ضوء مقاربة شمولية ومتناسقة مع المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فإننا ننتظر منه في المرحلة القادمة من تطور البلاد مساهمة جوهرية تبررها المكانة التي أصبح هذا القطاع يتبوؤها والمجهودات التي بذلتها الدولة لتمكينه من الارتقاء وتأهيله لتحريك عجلة التنمية وتدعيمها.

ولا يخفى أن تحقيق المشروع المجتمعي الذي نسعى إليه يقتضي تعبئة شاملة لمجموع القوى الحية بالبلاد. إلا أن هذه التعبئة لا يمكن أن تتم بدون تشجيع مساهمة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وإننا لنود في هذا المضمار أن ننوه بالجهود الاستثمارية الحميدة التي يبذلها رعايانا الأوفياء المهاجرون خارج أرض الوطن والتي نحثهم على مضاعفتها لما يعود بها عليهم وعلى المغرب من نفع كثير وخير عميم.

وفي هذا السياق التعبوي الشامل، يكتسي مبدأ المشاركة أهمية خاصة. وهو يقتضي مراجعة العلاقات بين الدولة والشركاء الآخرين بحيث تسند للإدارة أدوار تتماشى والوظائف الجديدة للدولة في إطار اقتصاد متحرر. ومن ذلك تشجيع أسلوب التعاقد بين الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وسائر

المساهمين وبذل الجهود لتنمية وظيفة الاستشارة وتوجيه المبادرات التي ترمي إلى القيام بالعمليات التنموية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية وتشجيعها في إطار واضح ومسؤول.

ومن هذا المنطلق، فإن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والتعاونيات مدعوة لتقوم بدور هام في إطار التشارك والتعبئة المطلوبة لمواجهة تحديات معركة التنمية.

وبالنسبة للأهداف الأساسية للمخطط المقبل، فإنه يجب أن تتبلور في تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم وفي إرساء أسس مجتمع متوازن على المستويين الاجتماعي والمجالي وتحديث البنيات الإنتاجية من خلال تقوية تنافسية المنتوج المغربي ورفع مستوى التعليم والتكوين وتكييفه مع حاجيات الاقتصاد ومقتضيات التطور مع الحفاظ على الثوابت الحضارية والثقافية لبلادنا ومقومات هويتنا العربية والإسلامية.

وإذا كان لابد من ترتيب لأولويات استراتيجية عملنا المستقبلي فواضح أنه يتعين التطلع إلى تسريع أنساق النمو الاقتصادي بوتيرة تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين وإرضاء حاجياتهم الأساسية من ضمان صحي وسكن لائق مع الاستجابة لمتطلبات التشغيل، ولا سيما تشغيل الشباب الذي يجب أن يكون على رأس ما نحن به معتنون ومهتمون.

ومن بين الأولويات التي نعيرها فائق رعايتنا تندرج تنمية العالم القروي التي تكتسي أهمية خاصة، نظرا لما هو متطلب في هذا الميدان، وذلك من خلال سياسة هادفة لتحقيق التنمية الشاملة وإدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد والتقليص من مختلف العجز الذي تعانيه.

وستساعد السياسات القطاعية على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتبارا لكونها تندرج في استراتيجية تنموية شمولية، ويتعلق الأمر على الخصوص بتشجيع الصادرات وتنويعها وإنعاش السياحة وتنمية الصيد البحري وتحسين جودة واندماج منتوجنا الصناعي ورفع مستواه دون إغفال تكثيف إسهامات القطاعات الأساسية الأخرى كالفلاحة والصناعة التقليدية وغيرها.

ولن يكتمل التصور الاستراتيجي لعملنا هذا دون الحرص على تحقيق التوازنات الاجتماعية سواء تلك التي تتعلق بحماية الفئات الاجتماعية المعوزة أو مد جسور التضامن بين الأجيال، أو تلك التي تهم الحد من التفاوت الجهوي من خلال منظور بعيد المدى لإعداد التراب الوطني، يرتكز على إنعاش العالم القروي والتطوير العقلاني للمشهد الحضري وحماية البيئة والمحافظة عليها ضمن سياسة تحترم قواعد الاستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية وفي طليعتها الماء الذي ما أحوجنا إلى مزيد من الحرص عليه بحسن استهلاكه وعقلنة تدبيره.

غير أنه لبلوغ جميع المقاصد المتوخاة لا يخفى عليك ما يكتسيه العنصر البشري من أهمية على جميع المستويات باعتباره فاعلا ومستفيدا من سيرورة الاقتصاد وكذلك باعتباره مفكرا ومبدعا ومربيا وحاملا لمشعل الإنسية المغربية الأصيلة في السياق الثقافي والحضاري الذي ننتمي إليه. لذا يجب أن يشكل إصلاح النظام التربوي والتعليمي مسعى دائما ومتجددا يمكننا على الخصوص من الانخراط في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والإعلام ومواكبة تطوره المتواتر والمتلاحق.

كما يتعين الحرص على ضمان مكانة متميزة لبلادنا، في إطار تعاون مثمر مع التكتلات الجهوية والقارية وبصفة خاصة في اتجاه بناء المجال الاقتصادي المغاربي، آخذين بعين الاعتبار التزاماتنا الدولية التي كرست اختياراتنا فيما يتعلق بالانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي.

وبموازاة مع هذه الأهداف يتعين رفع مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأجهزة الدولة، وذلك بإصلاح الإدارة والعدل والمؤسسات العمومية، لما لذلك من وقع حاسم على تعميق الديمقراطية وتأهيل النسيج الاقتصادي الوطني لمواكبة مقتضيات التنافسية الدولية.

وإننا متيقنون أن اعتماد التخطيط كمنهج متميز لاستشراف المستقبل وتقييم الحاجيات والإمكانيات وترتيب الأولويات ونهج أسلوب توافقي بناء مع مختلف الفرقاء سيمكننا إن شاء الله من تحقيق ما نتوق إليه من تقدم ورفعة ورخاء لهذا البلد الأمين حتى تعم خيرات التنمية مختلف ربوعه وتنعم بثمار رخائه كل مكونات مجتمعه.

محب جنابنا الأمثل وزيرنا الأول،

إننا، إذ نبسط لك في هذه الرسالة التي نسعد بتوجيهها إليك آفاق منظورنا للمخطط الخماسي الذي نرى أن نستهل به الألفية الثالثة، إن شاء الله، لنحث جميع خدامنا الأوفياء في مختلف الأجهزة المعنية على أن يولوه ما هو جدير به من عناية واهتمام في حرص منهم على بلورة مختلف محاوره وشتى أبعاده لتطبيقها وتنفيذها بكل ما تقتضي من جد وحزم وعزم وما تتطلب من نزاهة وصرامة واستقامة مؤكدين لهم حسن ظننا بهم وكامل عطفنا عليهم وسابغ رضانا عنهم وداعين لهم بدوام عون الله وتوفيقه وسداده.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته".